قضيتان غائبتان عن الانتخابات: المرأة والمفقودون

وداد شختورة: تناقص عدد المرشحات والفائزات والطروحات الحقوقية

إلتقت "الأفق" رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني ووداد شختورة، وطرحت عليها عدداً من الأسئلة حول دور المرأة ومشاركتها في الإنتخابات النيابية، وكان معها هذا الحديث.

كيف تنظرون بشكل عام الى دور المرأة ومشاركتها، وترشحها في الإستحقاق الإنتخابي النيابي؟

تناقص عدد النساء المرشحات للانتخابات النيابية في لبنان من دورة الى أُخرى. من العام 2000 الى العام 2009 تراجع العدد من 18 إلى 14 ثم الى 11 في الانتخابات الأخيرة.

وإذا سألنا عن سبب عدم تقدم النساء بالترشيحات الكافية، وهن لا تنقصهن المؤهلات الفكرية، نجد الجواب في التمثيل السياسي النيابي اللبناني، القائم على التركيب الطائفي. وبما أننا، كحركة نسائية وقضاياها، خارج اللعبة الطائفية السياسية، يكون من الصعب الوصول الى الندوة البرلمانية بدون تغطية زعيم كبير لذلك.

لذا فقدت هذه الإنتخابات مرشحات من الحركة النسائية، على خلاف مرات سابقة. والانتخابات بالطريقة التي تجري فيها، من صراع ومحاصصات طائفية، لا تسمح للمرأة المستقلة، ولا لغيرها من المجتمع المدني النجاح، إلاّ بالانتماء الى اللوائح القوية.

هل عدم الأخذ بالكوتا النسائية في قانون الانتخاب كان له أثَرٌ سلبيٌ على مشاركة المرأة في العملية الإنتخابية؟

لا شكّ أن الكوتا النسائية تخلق حالة من التمييز الإيجابي تدفع المرأة للمشاركة في الحياة السياسية. ولو طبّق قانون فؤاد بطرس بالكوتا والتمثيل النسبي واللوائح المغلقة لأعطى ذلك مشاركة معقولة للمرأة في الإنتخابات.

هناك أطراف في الحركة النسائية تعتبر أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تقتصر على مسألة الكوتا النسائية في التمثيل النيابي. أما بالنسبة لنا، كتجمع نسائي ديمقراطي، فنعتبر أن مشاركة المرأة هي أبعد بكثير من ذلك، وتطال حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، وإصلاح القوانين المجحفة التي تميّز بين الجنسين، وكم الأدوار النمطية المحددة للمراة في المجتمع، أيّ التي تحصر مهمتها في البيت وفي تربية الأولاد، فيما الرجل للسياسة والإنتاج!

تعتبرين أن المرأة وقضاياها الخاصة يجب أن تكون حاضرة في الإنتخابات النيابية، فما رأيك بالقول أن الأولوية الآن هي للشأن السياسي والوطني، وباقي القضايا مؤجلة الى وقت آخر؟

نحن نعتبر أن القضايا الإجتماعية وحقوق الإنسان ومنها حقوق المراة هي قضايا سياسية بإمتياز، ويجب أن تندرج في البرامج الإنتخابية، وإذا لم تكن هذه القضايا جزءاً من المعركة السياسية، تتحول هذه المعركة كما هو حاصل الى صراع و تقاسم نفوذ بين الطوائف.

ماهو تقييمك لبرامج القوى الإنتخابية المتصارعة بالصلة مع حقوق المرأة؟

قضايا المرأة مغيّبة فعلياً عند جميع الأطراف السياسية المتصارعة بدون تمييز، ولا فرق فيما بينها. وبعض البرامج القليلة عندما تطرح بعضاً من حقوق المرأة، يتم ذلك بشكل مجتزأ، وبنقص في الأولوية. علماً أنه لا يمكن الاتكال والاكتفاء بما يرد في البرامج.

أغلب السياسيين يتكلمون عن قضايا المراة والمساواة. ولكن بين الكلام وما يفعلوه فارق كبير. معظم النواب يعطوننا حقاً عندما نقابلهم، ولكن أثناء التشريع في المجلس النيابي لم نصل الى ايّ نتيجة بالنسبة الى مشاريع القوانين المقدمة حول حقوق المرأة.

ماهي مشاريع القوانين التي قدمتموها كحركة نسائية؟

قدمنا الكثير من مشاريع القوانين الى المجلس النيابي وشاركنا في نقاشات اللجان النيابية واللقاء مع أغلب الكتل النيابية.

هناك مشروع جرى تقديمه حول العنف المنزلي. ومشروع آخر لإلغاء المادة في قانون العقوبات التي تعطي أسباباً تخفيفية في جرائم الشرف. وكذلك مشروع لإلغاء المادة التي تجرّم الزنى، والإكتفاء بإعتباره خطيئة وليس جريمة، خاصة وأن المرأة عقوبتها مرتين اكثر من الرجل! ومشروع آخر حول قانون الجنسية للمساواة بين المرأة والرجل في منح الأولاد جنسيتهما.

ماهو سبب التأخير والتعطيل لمشاريع القوانين هذه؟

المشكلة الأساس أن كلّ مشاريع القوانين تصطدم بقانون الأحوال الشخصية وسيطرة الطوائف على حياة الانسان كلياً في لبنان. مثلاً تعديل قانون العقوبات يرتبط بإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية تصبح فيه الدولة راعية أحوال الناس، وليس الطوائف. وهذا مايساعد في بناء الدولة، فلا تبقى شعاراً بدون مضمون، على شاكلة الكلام عن الديمقراطية، فيما على أرض الواقع يتم نحرها عبر التوافق الطائفي ووضع الفيتوات.

وحول منح المرأة الجنسية لأولادها، تثار الحجج من مسألة التوطين للفلسطينيين والاخلال بالتوازن الطائفي، فيما لاينطبق ذلك على الذكور ومنح الجنسية لأولادهم!

هل تربطين بين مهمة بناء الدولة وبين تحقيق إصلاحات في قوانين ومؤسسات الدولة؟

بالطبع، كلّ ذلك مرتبط ببعضه البعض، وللأسف فإن القوى الديمقراطية والعلمانية ضعيفة سياسياً وليس عددياً على الأرض، واليسار يتحمل مسؤولية في ذلك.

في لبنان لم نقدر على بناء دولة قوية بسبب التركيب الطائفي لها. وفي المعركة الإنتخابية يظهر واضحاً صعوبة تشكيل أكثرية عندما يكون الصراع على أساس طائفي مع تغييب الإصلاحات المطلوبة في الدولة.

بالنسبة لنا، نحن نعتبر أن اعتماد نظام مدني للأحوال الشخصية يساعد ليس فقط قضية المرأة، بل يطوّر علاقة المواطن عموماً بالدولة كرجل وإمرأة. الطوائف تتحكم بحياة الانسان، من تعليم وزواج وطلاق وإرث، وحتى في دفنه بعد الممات، وهذا ما يضعف علاقة الإنسان بالدولة. القانون المدني يساعد في الخروج من سيطرة الطوائف.

نحن نركّز على قانون مدني للأحوال الشخصية وعدم اختصاره بالزواج المدني الذي لا يكفي وحده بدون معالجة مسألة الطلاق والإرث وحضانة الأولاد، وربط هذه المسائل بالدولة. والغريب أن كل القوانين في البلد هي قوانين مدنية باستثناء القضايا المتعلقة بالمرأة.

ما هو الأثر اللاحق بقضايا المرأة من النظام السياسي الطائفي؟

المرأة متضررة من النظام السياسي الطائفي مثل غيرها من اللبنانيين، وقد تكون الأكثر تضرراً. وحصول المرأة على حقوقها يحتاج الى تغييرات تشمل جوهر النظام وطبيعته الطائفية. لقد حصلت المرأة في نضالها على بعض المكاسب القانونية، ولكن هذه المكاسب لم تمسّ جوهر نظام الأسرة المبنيّ على قانون الأحوال الشخصية الطائفي وعلى أن الرجل هو القيّم على المرأة.

كان ممنوعاً على المرأة أن تفتح متجراً بإسمها دون موافقة زوجها، والآن اصبح ذلك ممكناً. ولكن حتى الآن لا تستطيع المرأة المتزوجة أن تفتح حساباً مصرفياً بإسم أولادها حتى لوكانت هي المالكة، فالقانون يعطي الرجل الحقّ الحصري بذلك.

حتى أن المرأة المتزوجة لا تستطيع أن تحمل بطاقات الهوية لأولادها القاصرين. وقد حصل مرة أن إحدى عضوات التجمع فقدت هويات أولادها عند سرقة محفظتها وذهبت الى المخفر لتصرح عن ذلك، فجرى توقيفها بجرم حمل هويات أولادها القاصرين، ولم يتم الإفراج عنها إلاّ بعد توقيع زوجها تصريحاً أن ذلك كان بعلمه وموافقته!

بعد كل ماقلته لماذا لم نسمع صوت المنظمات النسائية من تغييب قضايا المرأة في الأنتخابات النيابية؟

المنظمات النسائية مقصّرة في هذا المجال، وهناك انطباع لدى بعضها أن الظرف غير مناسب لطرح قضايا كهذه، والناس ليسوا بوارد أن سماع أيّ شيء خارج المعركة الإنتخابية، ومن الأفضل ترك ذلك لما بعد الانتخابات، ولكن ذلك لا يبرر التقصير الحاصل. هذا فضلاً عن أن الحركة النسائية بمعظمها مندرجة هي أيضاً في الإصطفاف والصراع السياسي الطائفي.

أخيراً ماذا تنتظرون من المجلس النيابي القادم عامةً ومن النواب الديمقراطيين تحديداً؟

حقيقة لانتوقع كثيراً من المجلس النيابي القادم. ذلك أن البلد سيظلّ على ما يبدو رهينة الصراع السياسي الطائفي والمحاور الخارجية. ولكن على الحركة النسائية رغم ذلك أن تضع خطة عمل للمطالبة بإلغاء جميع القوانين التي تميّز بين الجنسين، وبالتعاون مع قوى ديمقراطية من داخل المجلس ومن خارجه.

قضيتان غائبتان عن الانتخابات: المرأة والمفقودون

وداد حلواني: تناس وتهميش ومسؤولون مرشّحون يتهرّبون من الموضوع

إلتقت "الأفق" وداد حلواني رئيسة لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان، ضمن ملف القضايا الغائبة عن الانتخابات النيابية، وكان معها هذا الحديث.

قبل الحديث عن المفقودين والإنتخابات النيابية تجدد الأفق تعزيتها لكم بالشهيدة أوديت سالم.. هل يمكن التعريف بها بعض الشيء وبما حصل لها كنموذج لعرض معاناة أهالي المفقودين؟

أوديت.. إنها أجمل الأمهات التي انتظرت عمراً، رحلت "شهيدة" ولما يعودا بعد..!!

هي لم تمت بحادث سيارة أثناء عبورها إلى خيمة الاعتصام المفتوح×. قتلت نتيجة الإهمال الرسمي المتمادي لقضية 17000 مخطوف ومفقود.

لو أعيد إليها وحيداها ريشار وكريستين، أحياءً أو حتى أمواتاً، لما تركت بيتها... لما استبدلت مهنة الخياطة بمهنة الطواف في الشوارع بحثاً عنهما.. لو تعاملت السلطات الرسمية بقدر من المسؤولية، لما سكتت أوديت الخيمة...

24 عاماً وأوديت تطالب بحقها في معرفة مصير ولديها... 24 عاماً وهي تناضل ضدّ الخطف ووقف مفاعيله، اختتمت بخطف حياتها قبل أن تعرف الحقيقة...

كم من "أوديت" بين أهالي ضحايا الإخفاء القسري ما تزال تلهث وراء هذا الحق؟!

قضية المفقودين واحدة من أبرز قضايا البلد المأساوية والإنسانية المعلقة منذ سنوات عديدة. هل جرى التعاطي بجدية مع هذه القضية، في البرامج والحملات الانتخابية. وهل هناك من اختلاف فعلي في طرح هذه القضية لدى القوى السياسية المتصارعة؟

لعلّ عدم اكتراثي بالعملية الانتخابية يعود إلى التردّي الذي بلغناه على جميع الصعد وليس فقط على صعيد قضية المفقودين. إنّ التردّي في الخطاب السياسي ينعكس ترديا أسوأ على الطروحات والبرامج الانتخابية. إنها خاوية خالية لا تحاكي هموم الناس ومصالحهم، بل غرائزهم، وهي تمعن في التحريض والشحن ضد الفريق الآخر.

في ظل هذه "المعمعة" العجيبة، يضيق المكان أمام القضايا الاجتماعية والمحقة فتغيب!

فهل نفاجأ بغياب قضية المفقودين عن برامج المرشحين على تعدد مشاريعهم وانتماءاتهم..؟

أضيف أن عدداً من الناخطفين موجود بين أعضاء المجلس النيابي، وفي مواقع المسؤولية، وبعضهم مرشح لعضوية المجلس الجديد، لن يطرح أي منهم قضية– جريمة تسبب هو بحصولها، وهو مسؤول عن استمرارها...

للأسف لم تتوحد القوى السياسية المتصارعة إلا إزاء هذه القضية من خلال توظيفها السياسي بما يخدم مصالحها الضيقة. إنها القاعدة، أما الاستثناء، لن أتكلم عنه حتى لا يوظف لصالح أي طرف عشية الانتخابات.

كيف كانت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان تأمل بطرح هذه القضية، في الاستحقاق الانتخابي، وما هي المطالب والمواقف التي كان يجب تبنيها من جميع الأطراف دعماً لهذه القضية؟

كنت آمل أن تطرح قضايا الناس وليس فقط هذه القضية.

أعتقد أن معظم اللبنانيين يتوقون إلى أن يتسابق أصحاب القرار لتأمين حياة مستقرة وكريمة لهم، بدل تعبئتهم ودفعهم للاصطفاف في هذا المحور أو ذاك، وأن لا تختصر آمالهم بمرور الانتخابات على خير.. فما جدوى إجرائها عندما تتحول إلى عبء ضاغط على حياة الناس وأعصابهم بدل أن تشكل فسحة لممارسة الديمقراطية؟

المطالب ألخصها بكلمتين: حق المعرفة.

سبق لنا كلجان ممثلة للأهالي، وبعد نقاش مستفيض مع ممثلي عدد من الهيئات الدولية العاملة في لبنان، أن أعددنا مذكرة تتضمن رؤيتنا لآلية تحقيق هذا المطلب، وذلك عبر تشكيل هيئة وطنية مستقلة يناط بها هذا الملف. جرى نقاشها، بطلب من رئيس الجمهورية، مع وزيري الداخلية والعدل اللذين تبنياها. بل أن وزير العدل أرسلها فوراً إلى رئاسة مجلس الوزراء لتعرض على جدول الاعمال في أول جلسة تعقد. لكنها ما تزال في أدراج هذه الرئاسة منذ 3 نيسان 2009. وكان رئيس مجلس الوزراء قد أبدى استغرابه وعدم معرفته بشأنها لدى لقائنا به (8 أيار)، وأحالنا إلى الأمين العام للمجلس للبحث عنها واعداً بالعمل على إقرارها!!!

أشير هنا إلى تعهد رئيس الجمهورية في خطاب القسم بضرورة السعي لحل القضية، وإلى ما أعلنت الحكومة الحالية الالتزام به، لأقول أن ذلك بقي كلاماً بكلام...!

ما هي الأمور التي كان على الدولة القيام بها ولم تفعل. وأين العوائق التي تقف عندها حل قضية ضحايا الإخفاء القسري؟

لقد انقضت 34 سنة على اندلاع الحرب، 19 سنة على إعلان انتهائها، 9 سنوات على إعلان نتائج التقرير الرسمي الذي أفاد بوجود مقابر جماعية حُدّدت ثلاثة منها، 4 سنوات على إطلاق شعارات الحقيقة والعدالة في مناسبات ومظاهرات مليونية، والدولة ما تزال مصرّة على إنكار حق المعرفة لعائلات الضحايا.

هذا الحق بات ثابتاً كنتيجة طبيعية للحقوق المدنية المكرّسة في المواثيق الدولية التي أقرها لبنان××. إضافة إلى هذه الحقوق التي تكرّست قوتها الإلزامية في القانون الدولي، هناك أعراف سائدة تؤكد على هذا الحق، كحق ذوي المفقود باستلام رفاته في حال وفاته، ودفنه، والحداد عليه...

كيف تصرفت الدولة تجاه هذا الحق؟ تلطت وراء المقابر الجماعية التي اعترف التقرير الرسمي بوجودها، وبدل أن يشكل ذلك منطلقاً لتحديد مصائر المختفين قسرياً عبر نبش هذه المقابر والعمل على تحديد هويات الرفات المدفونة فيها، استخدمت المعلومات لطمر القضية في مقبرة نسيان إضافية. ظنت أن الإعلان عن وجود المقابر كفيل بإسكات ذويهم باعتبار أن من يبحثون عنهم ماتوا. هكذا بكل بساطة، وخلافاً لما جرى ويجري في العالم كله بشأن المفقودين (دول أميركا اللاتينية، العراق، المغرب، البوسنة والهرسك...) حيث يتمّ نبش هذه المقابر للتعرف على هويات الضحايا فرداً فرداً.

هذا "الاستلشاق" بالقضية والإفراط في التهميش قادانا إلى اتخاذ خطوة نوعية تمثلت باللجوء إلى القضاء، دون أن يعني ذلك إسقاطاً لمسؤولية أي كان من السياسيين، أو تنازلاً عن أي حق تجاه أي كان، سواء رغب المجتمع بالمغفرة عن القتلة أو لم يرغب.

رفعنا××× دعويين أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت يهدفان إلى اتخاذ تدابير لحماية المقبرتين الجماعيتين اللتين أقرت الدولة بوجودهما داخل مدافن الشهداء – حرج بيروت، ومدافن مار متر – الأشرفية، تمهيداً لنبشهما وحفظا لحق المعرفة.

كما تقدمنا بطلبين إلى الدولة اللبنانية، يهدف الأول إلى الحصول على نسخة من المستندات والتحقيقات التي قامت بها لجنة الاستقصاء الرسمية في سياق تنفيذ المهام التي أنيطت بها للكشف عن مصير جميع ضحايا الإخفاء القسري، والثاني إلى الحصول على تعويض عن الأضرار النفسية التي تكبدها ذوو المختفين نتيجة أخطائها الجسيمة المتمثلة في تنكرها لحق المعرفة. وسوف يخصص هذا التعويض لإنشاء بنك معلومات لذوي ضحايا المختفين قسرياً تسهيلاً وضماناً لحق المعرفة××××.

قد تستبلحق هذه الإجراءات بأخرى، كما سنعرض الأمر على مجلس شورى الدولة في حال رفضت الدولة الطلبين المذكورين.

العوائق: أبرزها غياب القرار السياسي الجدي بفتح كل ملفات الحرب للعلاج بالقضية عبر تشكيل لجنة رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.

لكن ممارسات الطبقة السياسة بما فيها النواب والمرشحين أدت إلى إغراق الناس بقضايا بعيدة عن قضاياهم وحاجاتهم المباشرة. فقد الفرد خصوصيته، ذاب في المجموعة لدرجة الاستلاب. لم يعد المجتمع قادراً على التمييز بين شخص قتل في الحرب ودفن، أو آخر أصيب بإعاقة وانتهى على كرسي، وبين شخص آخر فقد، لا قبر له ولا كرسي...!!

لم يعد مجتمعنا قادراً على التفكير بأن المفقود ضحية، ينبغي الكشف عن مصيره بغض النظر عن هويته، وانتمائه، وجنسيته، والجهة التي خطفته... وأن الخاطف مجرم تنبغي على الأقل مساءلته بغض النظر عن هويته وانتمائه...

لست في موقع وضع وصفة للمجتمع، لكني آمل أن يستعيد دوره ويستمر بتحمل مسؤولياته تجاه هذه القضية وتجاه كافة قضاياه الحيوية.

لن أفقد الأمل بتحقق ذلك، بل الأمل يكبر بوجود شموع مضيئة، عناصر تفتش عنك، تأتي إليك، تسأل، تفرف معلومات، لتعيد إطلاقها على طريقتها في إطار الدراسة أو العمل أو الكتابة أو غير ذلك...شكراً ميرا مرتضى، شكراً لارا عطاالله وعبركما إلى كل من أعطى هذه القضية.

نحن أصحاب حق نبحث عنه. نبحث عن الحقيقة وليس عن أي إستثمار سياسي لا قبل الانتخابات ولا على أبوابها. لقد علمتنا التجربة التي فرضت علينا الكثير. أنا أخشى عليك أنت، فمي أن لا تخطف لأنك مختلف، أن لا يخطف أي آخر مختلف. لذا أنا مستمرة في معركتي أنادي:

لنرفع الصوت سوياً من أجل الحقّ بمعرفة مصير جميع ضحايا الإخفاء القسري،

من أجل إبرام لبنان الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري.

هو التأشير الذي مارسه على الدولة وعلى المجلس النيابي، وما هو المطلوب منه؟

قام المجتمع المدني بدور إيجابيّ في إطار حملة "من حقنا أن نعرف"، التي أطلقتها لجنتنا مع عدد من الأصدقاء في أواخر 1999، والتي أثمرت انتزاع أول اعتراف رسمي بالقضية عبر تشكيل لجنة رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.

هل من تأثير للانقسام السياسي والأهلي القائم في البلد على قضية المفقودين التي ليس لها هوية طائفية أو مناطقية محددة، وكيف يظهر ذلك؟

الضحايا متشابهون، أماليهم موحدون، أهل السياسة مستأثرون يسعون إلى شرذمتهم كلما تسنى ذلك.

هل يمكنك تصور فرز ضحايانا وفقاً للجهة المسؤولة عن الإخفاء، فيصبح بينها من يجب الكشف عن مصيره وآخر يجب التنكر لحقه وحق عائلاته...! هذا الفرز يقرره الظرف السياسي السائد المرفق عادة بتبدل مواقف السياسيين..!! كأن يصار إلى تبني قضية المختفين في السجون السورية دون الباقين، خصوصاً أولئك الذين اختفوا داخل الأراضي اللبنانية على أيدي الميليشيات (كما حالياً)، بينما في فترات سابقة كانت المطالبة بالمعتقلين في سوريا خطيئة الخطايا.

هذا الانقسام انعكس على معظم وسائل الإعلام وبعض الإعلاميين في كيفية وحجم تغطية أو حتى عدم تغطية نشاطات لجان الأهالي!! .

كما وجد انعكاساته على القضية لجهة اجترائها، تجهيل الفاعلين، التمييز بين الضحايا، التوظيف السياسي، الحؤول دون وصول الرسالة المنوي إيصالها. هذه الممارسة بحد ذاتها تشكل انتهاكاً آخر لحقوق الإنسان واستخفافاً بعقول الناس.

الأمر الأشد خطورة هو انعكاس الانقسام على أهالي الضحايا أنفسهم إن لجهة مضاعفة المعاناة التي يسببها تظهير مفقود وطمس آخر، أو لجهة نقل المطالبة به من جهة مرتكبة إلى أخرى تبعاً لمدى تسليط الضوء على أي منها.

هل من تجاوب بالدعم اللازم من المجتمع المدني لقضية المفقودين، وما